

قال الشهر المسمى قد يتوقف فيما قاله لان التعلق بالذمة لا يدخله في عدم
وجوبها وانما العلة في وجوبها وجود الفضل وهذا واجد بالقوة انتهى
وقد يقال بعد الاستيفاء في تلك المسائل كلها صيره عاجزا وقد مر
عن الجميع انه اذا عجز وقت الوجوب لا تثبت في الذمة التي هي مناط الوجوب
بشرط القدرة ولا قدرة لمن ذكر بخلاف ركاة المال التي هي مناط الوجوب
فيها العين وان لم يقدر فلا وقفة فيما قاله نعم لا يوافق قوله في شرح
العناية في فقهاء المدارس ان كانت جرائبهم مقدرة بالشهر وهل ينشأ
والوقوف عليهم لزمهم الفطرة وان لم يقبضوا لثبوت ملكهم على قدر
المسئرة من القلة انتهى الا ان يكون من شرطها قبض القبض فينطبق
كلامها ولا يقال يأتي في تلك المسائل تفصيل النخعة المار فيمن غاب
ماله لأنه كما لا يخفى مفروض فيمن عذرته غيبته ماله فقط لا يسمع من
قبضه الا في فصل والركن الثالث المؤدى عنه سواء كان مؤديا ايضا
أم لا وهو كل من تلزم الشخص نفقته وقت الوجوب صغير كان او كبيرا
من نفس قريب فقير اصل وان علا ورفيع وان سفل ومنه ابن الزنا
فقطته على امه دون ابيه لان نفقته عليها وفقير الاصل عدم ما يكفيه
من المال قوتا وادما وملبسا ومسكنا لا نقابة وان قدر على الكسب وفقير
الفروع عدم ما يكفيه من المال كذلك مع عدم قدرته على الكسب

لصفر او جنون ومرض او زمانة فعلم انهما لو قدر على الكسب وجبت
للاصل لا للفرع لعظم حرمة الاصل ورفيق ولو للتجارة خلافا للنخفية
وزوجته ولو رجعية او بائنا حاملا خلافا للمالك في الحامل ولأبي
حنيفة في الزوجة من صلها فانه يوجبها عليها لا على الزوج ولو مسرا
وخادم لها ان كان مملوكا له اولها دون الحر المستأجر لخدمته با
الدرهم وحدها ومع المؤنة ولو اجارة فاسدة ففطرتة على نفسه
ومثل هذا ما يكثر وقوعه في قطر مصر من استجار شخص لرجعي دوابه مثلا بشئ
معين فالقطر على الأجير وان كانت الاجارة فاسدة وكذا من خدم
بالنفقة المقدرة فان كانت غير مقدرة ومنه ما اعتيد من استخدام
الشخص بالنفقة والكسوة من غير تقدير باحد هما كذلك وجبت فطرتة
على زوج الخدومة الا ان كان الخادم امرأة من زوجة بموسر فليس زوجها
فطرتة لانه الاصل قال في النخعة وهما الحررة الغنية الخادمة للزوجة بغير
استجار تلزمها بناء على ما جزم به في الجميع وتبعه القولي وغير انه لا تلزمه
فطرتها خلافا للفرع في كالمسئرة فطرتة نفسها مع ان نفقتها على زوج محله و
اعتبار اربها ولا لأنها تابعة للزوجة وهما تلزمها فطرتة نفسها وان كانت
غنية والزوج معسر كل محتمل والثاني قريب الى كلامهم في النفقات ان لها
حكمها الا في مسائل ليست هذه منها انتهى لكن قال بعضهم القلب الى الاول